

أسبانيا : يجب الحفاظ على حق التظاهر السلمي في بلاد الباسك

استباقاً لمظاهرة التي ستجري يوم السبت لدعم تجمع باتاسونا السياسي الذي أوقف نشاطه في بيلباو، حثت منظمة العفو الدولية السلطات الأسبانية والباسكية على التأكد من أن الخطوات القانونية الأخيرة التي يبدو أنها تمنع قيام الاحتجاجات لا تنتقص من الحقين الأساسيين في حرية التعبير والاحتجاج السلمي.

ففي 2 سبتمبر/أيلول، عقب وقف نشاط باتاسونا*، أصدر أحد قضاة التحقيق أمرًا قضائياً بدأ أنه وسَّع نطاق منع "أي تجمع أو مظاهرة"، تقوم ها مجموعات أو أفراد، بشأن باتاسونا أو وقف أنشطته. وصرح القاضي بأن الأمر الذي أوقف أنشطة باتاسونا شمل أيضاً أولئك الذين يتأثرون بباتاسونا أو بأعضائه أو بقاتته أو بشكل الآخرين مصدر إلهام لهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومنعت أيضاً كل الرموز أو الشعارات أو الملصقات الإعلانية أو اللافتات أو الإعلانات الخ التي تشير إلى باتاسونا.

ويحسب ما ورد أشار قرار آخر صادر عن المحكمة في 6 سبتمبر/أيلول إلى أن المظاهرات التي تقوم بها أحزاب أو أفراد آخرون ليست مشمولة بمنع المظاهرات التي ينظمها التجمع القومي الباسكي. بيد أن النطاق المحدد لمختلف التدابير يظل يتسم بالغموض، وقد تعرضت حكومة الباسك للهجوم لأنها سمحت لمظاهرة سلمية بالمضي قدماً في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

وتقر منظمة العفو الدولية بحق حكومتي أسبانيا والباسك في ضمان سلامة جميع الأشخاص الخاضعين لولايتهم القضاية. كما أنها كررت إدانتها القاطعة للحملة المستمرة التي تقوم بها منظمة إيتا لقتل المدنيين، فضلاً عن الأفعال العديدة للتخويف النابع من دوافع سياسية أو "أعمال العنف التي مورست في الشوارع" طوال سنوات وعرضت حياة الناس للخطر.

وقالت منظمة العفو الدولية : "بيد أن الانتهاكات التي ترتكبها إيتا لا يجوز أن تُستخدم لتبرير عملية تقويض الحريات الأساسية. وعند مواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تتعاطم أهمية الحفاظ على هذه الحريات."

ويساور المنظمة القلق من أن أمر المحكمة الصادر في 2 سبتمبر/أيلول يمكن أن يُفسَّر على أنه أمر يمنع أي احتجاج سلمي ضد مختلف التحركات الجارية حالياً لحظر تجمع باتاسونا. فإذا كان الأمر كذلك، سيتم دون شك انتهاك الحقوق الأساسية في التظاهر السلمي وحرية التعبير.

وحثت منظمة العفو الدولية "السلطات الأسبانية والباسكية على وجوب توضيح هذه النقطة وضمان استمرار حماية هذه الحقوق المعترف بها دولياً".

خلفية

في 26 أغسطس/آب أمر قاضي تحقيق ملحق بالمحكمة الوطنية بوقف الأنشطة السياسية والاقتصادية لتجمع باتاسونا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتמיד إلى خمس سنوات على أساس أنه يشكل جزءاً مهماً وأصيلاً من هيكل منظمة إيتا. وفي الوقت ذاته طلب البرلمان الأسباني رسمياً من الحكومة الأسبانية تقديم طلب إلى المحكمة العليا لحظر تجمع باتاسونا. وقدم النائب العام طلباً منفصلاً إلى المحكمة العليا لحل باتاسونا.

وقد شكّل ائتلاف باتاسونا، الذي كان يُعرف سابقاً بهري باتاسونا وفيما بعد ببيوسكال هريباروك، في العام 1978 وعمل منذ ذلك الحين كحزب برلماني شرعي. ويأتي أمر وقف نشاط باتاسونا عقب دخول القانون المعدل الخاص بالأحزاب السياسية حيز النفاذ في فترة سابقة من هذا الصنف. وبحسب المادة 9 من القانون، يُعلن الحزب السياسي بأنه غير قانوني إذا تعاقس عن احترام المبادئ الديمقراطية والقيم الدستورية؛ وإذا ألحق ضرراً منهجياً بالحقوق والحريات الأساسية عبر الترويج لتنفيذ هجمات ضد حق الفرد في الحياة وسلامته أو تبريرها أو تبرئتها أو إذا حرض على أعمال العنف أو سهّل وقوعها أو أضفى عليها صفة الشرعية أو عزز أفعال "المنظمات الإرهابية" وأيدها.**

وبعيد صدور أمر وقف أنشطة باتاسونا، أُبلغت منظمة العفو الدولية أن شرطة الباسك التي تتمتع بالاستقلال الذاتي أغلقت مكتب بيلباو التابع لمجموعة باسكية تناهض التعذيب وتدعى تورثورارين أوركاكو تالديا. كذلك أغلقت الشرطة مكتب مجموعة يديرها أقرباء سجناء الباسك.

• باتاسونا هو عبارة عن ائتلاف برلماني من الأحزاب السياسية التي تُعتبر على نطاق واسع بأنها التجسيد السياسي لجماعة الباسك المسلحة المعروفة باسم يوسكادي تا أسكاتاسونا (إيتا).

• أعرب الفرع الأسباني لمنظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2002 عن قلقه إزاء بعض جوانب U1575؟لقانون الخاص بالأحزاب. وبوجه خاص، صرحت منظمة العفو الدولية بأن غموض بعض العبارات الواردة في القانون يمكن أن يؤدي إلى حظر الأحزاب ذات الأهداف السياسية المشابهة لأهداف الجماعات المسلحة، لكن التي لا تدعو إلى العنف أو تستخدمه.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +44 20 7413 5566

